تصنيفها المرتفع الـ«القدرة على السداد» يقوى الليرة

«بيتك للأبحاث»: رفع وكالة فيتش للتصنيف السيادي لتركيا يحسن وضعية الاستثمار وتكاليف التمويل

أشار تقرير اصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى التداعيات الإيجابية لرفع وكالة التصنيف الائتماني العالمية فيتش لتصنيف تركيا إلى درجة الاستثمار عند BBB-، حيث يعزز جودة الأصول التركية ويجعلها أكثر جاذبية أمام قطاع عريض من المستثمرين ويساعد على تحسن تكاليف التمويل في تركيا التي تتجه إلى زيادة الاقتراض بنسبة 20 في المئة، لتمويل مشاريع استثمارية في قطاعات النقل والتعليم والصحة، فضلا عن زيادة الإنفاق على موظفي الدولة بنسبة 19 في المئة والاقتراض المحلي بنسبة 47 في المئة ليصل إلى 150.6 مليار ليرة في 2013.

ورفعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني «فيتش» في الأسبوع الأول من نوفمبر من التصنيف السيادي لتركيا إلى درجة الاستثمار، عند BBB، من التصنيف السابق BB+، كما قامت أيضا برفع تصنيف الـ IDR «الذي يقيس احتمال تخلف المصدر للسندات عن السداد» للعملة المحلية في البلاد على المدى الطويل إلى BBB من التصنيف السابق BB+، والـ IDR على المدى القصير للعملات الأجنبية إلى BBB من BBB-. وتحمل هذه التصنيفات توقعات إيجابية.

ويعكس رفع تركيا لدرجة الاستثمار تضافر عدد من العوامل، والتي تشمل تخفيف المخاطر المالية الكلية على المدى القريب وانخفاض عبء الدين الحكومي وسلامة النظام المصرفي مع توقعات جيدة للنمو على المدى المتوسط واقتصاد صحي ومتنوع نسبيا.

ويضع هذا التصنيف تركيا على قدم المساواة مع الهند، كما يضعها أعلى من اليونان بمقدار 7 مستويات. وعند المقارنة مع التصنيفات الأخرى، نجد ستاندارد اند بورز تصنف تركيا دون درجة الاستثمار بمستويين عند BB، في حين تضعها موديز أقل بمستوى واحد من درجة الاستثمار عند Ba1.

ارتفعت سندات الحكومة التركية، وتم تضييق الفارق في العائدات لسنتين بمقدار 15 نقطة اساس لتسجل رقم قياسي في الانخفاض إلى 6.78 في المئة في 6 نوفمبر 2012 مقابل 6.93 في المئة في 2 نوفمبر 2012، مما يزيد الإنخفاض في هذا العام إلى 439 نقطة أساس، وفي نفس الوقت، لامس العائد لعشر سنوات رقم قياسي في الإنخفاض إلى 7.59 في المئة في 6 نوفمبر 2012، وهو انخفاض بمقدار 32 نقطة أساس من الـ 7.91 في المئة المسجلة في 2 نوفمبر 2012، مما يزيد الإنخفاض في هذا العام إلى 235 نقطة أساس.

وفي الوقت نفسه، انخفضت مبادلة مخاطر الائتمان على العقود التركية لأجل خمس سنوات بمقدار 12.4 نقطة أساس لتصل إلى 151.4 نقطة أساس في 6 نوفمبر 2012 مقابل 150.6 نقطة أساس لروسيا و88.3 نقطة أساس لبولندا. وأظهر الإنخفاض في العائدات على مبادلة مخاطر الإئتمان تحسن التوقعات بالنسبة للجدارة الائتمانية للمقترض.

وانخفض العائد الإضافي لطلب المستثمرين في الاحتفاظ بالسندات التركية المقومة بالدولار الأمريكي مقابل سندات الخزانة الأمريكية بمقدار 5 نقاط أساس ليصل إلى 204 نقطة أساس، وذلك مقارنة بـ385 نقطة أساس كما في نهاية 2011. في حين يبلغ متوسط الأسواق الناشئة 287 نقطة أساس. وفيما يتعلق بالعملة، ارتفعت الليرة بمقدار 0.3 في المئة لتصل إلى 1.7757 في 6 نوفمبر 2012 مما يزيد مكاسب هذا العام إلى 6.5 في المئة.

وخفضت وكالة فيتش قبل عام من توقعات تصنيف العملات الأجنبية على المدى البعيد في تركيا إلى مستقر من إيجابي نظرا لأن عجز الحساب الجاري في البلاد بلغ 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ثاني أعلى معدل في العالم بعد الولايات المتحدة.

وقد تراجعت الليرة بنسبة 18 في المئة في ذلك الوقت، وهو أكبر تراجع بين الأسواق الناشئة في جميع أنحاء العالم. ومنذ ذلك الحين، تفاعل البنك المركزي التركي مع هذه الأحداث من خلال إبداء مرونة في أسعار الفائدة في أكتوبر 2011. وكانت تكاليف الاقتراض التركية تتباين بصورة يومية تقريبا في إطار يتراوح بين 5.75 في المئة كحد أدنى و12.5 في المئة كحد أعلى. وقد تفاعل البنك المركزي هذا العام مع تباطؤ نمو الاقتصاد من خلال تخفيض الحد الأعلى ليصبح 9.5 في المئة.

وقد جاء رفع التصنيف السيادي لتركيا وتحسن دعم المستثمرين في البلاد في وقته المناسب حيث تنوي الحكومة زيادة الاقتراض بنسبة 20 في المئة إلى 39.2 مليار ليرة، من أجل تمويل مشاريع استثمارية في قطاعات النقل والتعليم والصحة، فضلا عن زيادة الإنفاق على موظفي الدولة بنسبة 19 في المئة إلى 114 مليار ليرة. وقد أعلنت الخزانة التركية في 31 أكتوبر 2012 أنها سوف تزيد من الاقتراض المحلي بنسبة 47 في المئة ليصل إلى 150.6 مليار ليرة في 2013.

وتعد درجة الاستثمار عامة جدا بالنسبة لتركيا حيث إن ذلك يجعل فئة الأصول التركية أكثر جاذبية مما يفتح المجال أمام قطاع عريض من المستثمرين الذين كانت اعتبارات التصنيف السابقة تمنعهم من الاستثمار في تركيا. وهذا بدوره يساعد على تحسن تكاليف التمويل في تركيا.

يذكر أن تركيا كانت قد أصدرت مؤخرا أول صكوك دولية لها مقومة بالدولار لأجل 5 سنوات في سبتمبر 2012، كما أصدرت صكوك خزانة مقومة بالليرة لأجل سنتين في أكتوبر 2012. وقد لاقت إصدارات الصكوك التركية ترحيبا كبيرا من قبل المستثمرين. وتمثل إصدارات الصكوك الحكومية المقومة بالدولار والليرة معايير قياسية للشركات التركية التي ترغب في الاستفادة من سوق رأس المال الإسلامي كمصدر للتمويل.

دول منتقاة ذات تصنيفات سيادية عند BBB- من قبل فيتش «كما في 6 نوفمبر 2012»

البلد	عائد سندات حكومية لأجل سنتين، في المئة	عائد سندات حكومية لأجل عشر سنوات، في المئة	مبادلة مخاطر الائتمان بالدولار الأمريكي لأجل خمس سنوات، نقطة اساس	مبادلة مخاطر الإئتمان بالدولار الأمريكي لأجل عشر سنوات، نقطة اساس
تركيا	6.78	7.59	151.4	195.9
كولومبيا	5.05	6.12	96.8	132.2
كرواتيا	2.81	–	249.6	301.8
إيسلندا	3.50	–	191.7	220.4
الهند	8.04	8.19	–	–
اندونيسيا	5.12	5.63	124.0	183.3

المصدر: بلومبرج، بيتك للأبحاث

«فلاي دبي» تطلق خدمات الشحن في الكويت

خدمات شحن أطلقتها «فلاي دبي»

أعلنت فلاي دبي، الناقلة الاقتصادية الرائدة في دبي، عن إطلاق عمليات الشحن في الكويت، لتوفر بذلك خدمة مريحة ومناسبة لنقل البضائع الصادرة من الكويت، بالإضافة إلى خدمة نقل البضائع الواردة المتوفرة أصلا.

وستنقل «فلاي دبي» السلع على أسطولها المؤلف من طائرات الجيل الجديد من طراز «بوينغ 737-800» الجديدة كليا، من خلال 7 رحلات يومية بين الكويت والامارات العربية المتحدة. وتضم خدمات فلاي دبي للشحن تخزين السلع في مستودع ممكن بالكامل ونظام استرجاع مميز، بالإضافة إلى تحديد الوقت الدقيق لإيصال البضائع ومتابعتها.

وكانت الناقلة الاقتصادية وقعت عددا من الاتفاقيات التعاقدية مع خطوط جوية، من بينها طيران الإمارات والخطوط الجوية البريطانية والخطوط الجوية الستغافورية، ليساعد ذلك قسم الشحن على توسيع شبكة وجهاته بحيث تتخطى حدود وجهات شبكة نقل المسافرين في «فلاي دبي»، التي تتعدى 50 وجهة حول العالم.

وقال الرئيس التنفيذي في «فلاي دبي» غيث الغيث: «تعتبر الكويت سوقا مهما لـ«فلاي دبي»، حيث توفر عمليات الشحن التي أطلقناها خدمة مناسبة ودقيقة للتجار المحليين. وتسعى «فلاي دبي» لتجعل نقل البضائع بسيطا ومتاحا، وذلك مع نظام تتبع على الإنترنت مجانا، كما أننا شركة الشحن الوحيدة التي تقدم خدمة بيانات الشحن الجوي الإلكترونية للحفاظ على التكلفة منخفضة لعملائنا. لقد شهدنا بالفعل طلبا كبيرا على خدماتنا لنقل البضائع وتتطلع للمساهمة في تعزيز الروابط التجارية بين الكويت والإمارات العربية المتحدة من خلال هذه الخدمة الجديدة».

خدمات «فلاي دبي» للشحن، التي انطلقت في أول يناير 2012، تنقل مجموعة واسعة من البضائع مثل: المواد القابلة للتلف والمنسوجات والإلكترونيات والشحن السريع والبريد والمستحضرات الدوائية والشحن العام.

ومن بين أكثر خدمات الشحن طلبا من الكويت: خدمة البريد إلى الإمارات العربية المتحدة، وإرسال أغراض شخصية إلى الهند ونيبال وبنغلادش، وأيضا ما يتخطى شبكة «فلاي دبي» إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية.

أما نقل البضائع الواردة فتتضمن مواد قابلة للتلف مثل الفواكه والخضار والسمك، وأيضا الالكترونيات، وذلك نظرا لسجل دقة مواعيد «فلاي دبي»، يمكن نقل البضائع في أقل من ساعة بعد وصولها إلى دبي. كما يستلزم نقل الشحنات التي تتولى خطوط جوية شريكة شحنها، 8 ساعات فقط.

البنك التجاري يعلن أسماء الفائزين في السحب اليومي

أجرى البنك التجاري الكويتي السحب اليومي على «حساب النجمة»، يوم الأحد 18 نوفمبر 2012 في المركز الرئيسي للبنك، بحضور وزارة التجارة والصناعة ممثلة بالسيد مشعل راشد الصير، وقد فاز كل من: ايمان حسن عيسى، ونادية سعد حمد الحميدي، وعلي ابراهيم حسن، ومنار خالد حسين الوزان، بجائزة قيمتها 7000 دينار كويتي لكل منهم.

ويتميز حساب النجمة الجديد بتأهيل عملائه الفوز بجائزة يومية قدرها 7000 دينار كويتي، لينفرد البنك التجاري بتقديم أكبر جائزة سحب يومي، بالإضافة إلى أربعة سحوبات كبرى تجرى خلال العام تبلغ قيمة كل جائزة منها 100.000 دينار تقام في العيد الوطني والتحرير، عيد الفطر، وعيد الأضحى المبارك بالإضافة إلى ذكرى تأسيس البنك في 19 يونيو.

«البيت» تحقق خسارة في الأشهر التسعة الأولى

أعلنت شركة بيت الاوراق المالية «البيت» قد حصلت على موافقة هيئة اسواق المال على بياناتها المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية للفترة المنتهية في 2012/9/30.

حيث أظهرت النتائج تحقيق الشركة خسائر بلغت 968.85 الف دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 50.90 مليون دينار للفترة المماثلة في العام الماضي، ما يعني تحولاً سلبياً في نتائج الشركة.

وبلغت خسارة السهم الواحد بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 1.5 فلس مقابل ربحية بلغت 79.8 فلسا للسهم الواحد.

الغيث: «الأولى» من نوعها على مستوى الكويت

«بيتك»: إقبال متزايد على خدمة «الأون لاين للشركات»

قال رئيس العمليات في بيت التمويل الكويتي «بيتك» انور بدر الغيث إن خدمة «التمويل أون لاين للشركات والمؤسسات» التي تم إطلاقها الشهر الماضي تلاقي ترحيبا واسعا وطلبا متزايدا من شريحة العملاء وهي أول خدمة الكترونية تقدم لهم بهذا الشكل على مستوى دولة الكويت، حيث يتميز النظام الالكتروني بسهولة الاستخدام وتعدد وسائل الأمان ومن أبرزها تزويد أصحاب الشركات والمؤسسات بجهاز التوثيق للرقم السري المتغير.

وأضاف الغيث: إن الخدمة جاءت لتلبية احتياجات هذه الشريحة من العملاء وفق دراسة شاملة لتطوير جودة الخدمة لهم مع منحهم الخصوصية في طبيعة الخدمة، حيث تشمل عمليات التحويل الداخلي للأموال بين حسابات الشركة أو لبقية المستفيدين وكذلك التحويل الخارجي «لنفس محلي أو دولي»، وتحويل أرباح الصناديق لحسابات العملاء لدى «بيتك» وفي البنوك المحلية، وإنشاء مستخدمين جدد على حساب الشركة مع تنظيم آلية الإعداد والمراجعة والموافقة على العمليات، فضلا عن التحويل الداخلي بين حسابات الشركة وطلب دفاتر الشيكات الكترونيا وتحويل الرواتب ومتابعة الحوالات الصادرة كما يمكن للعميل الإشتراك بخدمة «فاكس أونت ايم» وكذلك الرسائل القصيرة الفورية لمتابعة حركة الحسابات.

وأشار الغيث إلى أنه يتم تزويد العميل «شركة أو مؤسسة» لدى اشتراكه بالخدمة بجهاز توثيق الرقم السري Token بسعر رمزي مع إمكانية إصدار أجهزة توثيق إضافية حسب الطلب، وذلك لإضفاء المزيد من السرية والأمان وهي المرة الأولى التي يستخدم فيها الجهاز على مستوى البنوك المحلية، ويتمتع الجهاز بمواصفات أمان عالية حيث تتغير كلمة السر تلقائيا كل فترة زمنية محددة.

أنور الغيث

وأشار إلى أنه يشترط على الشركات للانضمام بالخدمة بأن يكون لديها حساب مصرفي ساري المفعول في «بيتك» ورقم سري للخدمة الهاتفية وان تكون الشركة أو المؤسسة «مساهمة أو قابضة أو تضامنية أو توصية بسيطة أو توصية بالأسهم أو ذات مسئولية محدودة» داعيا الجميع إلى مباشرة الاشتراك بالخدمة للاستفادة من مزاياها المختلفة.

وتابع: يكون الاشتراك مجاناً عن «طريق تقديم الطلب بواسطة المفوض بالتوقيع عن الشركة أو المؤسسة من خلال موقع «بيتك» على شبكة الإنترنت www.kfh.com بحيث يتم الدخول على الرابط الخاص بالخدمة E-Corporate ومن ثم تعبئة النموذج واعتماده لدى أقرب فرع لتفعيل الاشتراك وتزويده بجهاز توثيق الرقم السري Token لمباشرة تنفيذ عملياته المختلفة الكترونيا بعد إرفاق الأوراق الرسمية بما فيها «عقد التأسيس والترخيص التجاري وشهادة اعتماد التوقيع وشهادة الرقم المدني للشركة أو المؤسسة ونسخة من البطاقة المدنية للمخولين وشهادة السجل التجاري ونسخة البطاقة المدنية للشركاء».

لصالح شركة مزايا قطر

«كيو إنفست» ترتب صفقة تمويل إسلامي بقيمة 106.7 ملايين دولار

أبرمت مزايا قطر للتطوير العقاري «ش.م.ق» اتفاقية تمويل إسلامي مشترك ثنائي العملة بقيمة 106.7 ملايين دولار لمدة 8 سنوات لتمويل بناء مشروع سدرة فيلاج السكني.

وجاء إبرام الاتفاقية مع مصرف قطر الإسلامي إلى جانب مجموعة من المؤسسات المالية الإقليمية تضم كل من المؤسسة العربية المصرفية «من خلال المؤسسة العربية المصرفية وبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي»، وبنك أبوظبي الوطني، وبنك الخليج الأول، وبمشاركة البنك الأهلي المتحد. وعمل «كيو إنفست» مستشارا ماليا لمزايا قطر للتطوير العقاري «ش.م.ق» لإتمام الصفقة، ومديرا حصريا للسجل، فيما تم تفويض مصرف قطر الإسلامي للعمل وكيلا استثماريا.

وتتولى مزايا قطر للتطوير العقاري «ش.م.ق»، عبر شركة قرطبة للاستثمار العقاري «ذ.م.م» المملوكة بالكامل لها، تطوير مشروع سدرة فيلاج السكني، لغرض توفير مرافق سكنية نوعية لموظفي مركز السدرة للطب والبحوث.

ويتألف مشروع سدرة فيلاج السكني من مبان بطابقين، ومسطحات خضراء، وناد اجتماعي. وينكون كل مبنى من شقق بغرفة نوم واحدة وغرفتين. وسيضم المجمع عند اكتماله 1165 وحدة سكنية مخصصة لاستخدام موظفي المركز.

توقيع الاتفاقية

وقال سراج البكر، الرئيس التنفيذي لشركة مزايا قطر للتطوير العقاري، في تعليق له بهذه المناسبة: «يسرنا إبرام هذه الصفقة التي تمثل اتفاقية بالغة الأهمية في الطريق نحو تمويل أحد أبرز مشاريعنا، والتاحة المجال أمام مزايا قطر للتطوير العقاري «ش.م.ق» لإقامة علاقات متينة مع مجموعة واسعة من المؤسسات المالية البارزة والمرموقة».

الذهب وصل إلى مراحل لا يمكن للصغار الاستثمار فيه

تقرير: أسعار الفضة تلامس 50 دولاراً للأونصة في 2013

«كونا»: توقع تقرير اقتصادي متخصص ان تلامس أسعار الفضة مستوى 50 دولارا امريكيا للاونصة الواحدة العام المقبل «اعتمادا على زيادة الطلب الاستثماري».

وقال تقرير مؤسسة «جي.اف.ام.اس» البريطانية المتخصصة بدراسات المعادن الثمينة نشر على موقعها الالكتروني امس ان تيسير الاجراءات المالية في دول العالم المتقدم يزيد من شكوك المستثمرين حيال العملات الرئيسية وبالتالي الاقبال على المعادن الثمينة بشكل كبير خلال العام المقبل.

واضاف ان الذهب وصل مراحل لا يمكن للمستثمرين الصغار الاستثمار فيه «لذا فان الملجأ التالي بالنسبة لهم يتمثل في الاستثمار بالفضة الذي لا تزال مستوياته معقولة مقارنة مع الذهب الاصفر».

واوضح ان اسعار الفضة تمر حاليا بفترة ضعف بسبب انخفاض الطلب من القطاع الصناعي وبنسبة 6 في المئة عند مقارنتها بارقام العام الماضي ومرد ذلك اساسا «تبعات الازمة المالية العالمية التي ابطات من عملية التصنيع في دول كثيرة».

وذكر ان اضطرار كثير من المصانع لاستبدال الفضة بمعادن اقل تكلفة «جعل اسعاره «اي الفضة» تتراجع الى مستوى 30 دولارا للاونصة الواحدة الا ان الدعم الذي أتى من مصانع المجوهرات والحلي ادى به الى الاستقرار وعدم النزول عن هذا المستوى».

وتوقع تقرير «جي.اف.ام.اس» ازدياد الطلب «بشكل ملحوظ» على الفضة المستخدمة في صناعات المجوهرات الثمينة لاسيما في الصين التي يزداد فيها الاقبال على الحلي الذهبية اكثر من لأوروبا التي تشهد انخفاضا مستمرا مع لجوء الزبائن الى معادن اخرى غير ثمينة وارخص سعرا.

وبين ان مناجم الفضة من المتوقع ان تستمر في زيادة انتاجها خلال العام الحالي وللسنة العاشرة على التوالي بتاثير من الطلب الهندي القوي «والذي يعوض كل خسائر المعدن الابيض في اوروبا الغربية».

واشار الى امكانية ان تشهد تلك المناجم فائضا في الانتاج «ربما بسبب بعض الانخفاضات السعرية على المدى القصير» ورأى أن سعر الفضة آخذ بالارتفاع على المدى الطويل بسبب استمرار الاسباب الجوهرية التي تؤدي الى تخوف المستثمرين من الاقتصاد العالمي.

وقال ان المستثمر يتعين ان يضع في حسباته موجة من التذبذات على هذا المعدن «لانه يتأثر بسرعة في عمليات الطلب والبيع أكثر من الذهب لكن عليه بالقابل الوثوق بأن الاسعار على المدى الطويل ستكون أعلى من المستويات الحالية».

وذهب التقرير ابعد من ذلك معتبرا انه «لن تكون هناك مفاجأة اذا ما رأينا الفضة تفوق الذهب في نسبة الارتفاعات اذ السيولة لدى اغلب المتعاملين لن تكون كبيرة بحيث تمكنهم من شراء عقود الذهب لذلك سيتركز الطلب على معدن الفضة ذي الاسعار المعقولة».

وتوقع التقرير ان تتجه اسعار الفضة نحو 36 دولارا للاونصة قبل نهاية العام الحالي وذلك تمهيدا لارتفاعها لمستويات جديدة ربما تلامس 50 دولارا منتصف العام المقبل.

يذكر ان مؤسسة «جي.اف.ام.اس» البريطانية تاسست عام 1967 كفرع من شركة تنقيب عن المعادن الثمينة وتحولت كليا الى مؤسسة لنشر الدراسات عام 1994.

«التجاري الدولي» يستهدف ضخ 300 مليون جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة

يستهدف البنك التجاري الدولي ضخ 300 مليون جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة العام المقبل.

وقال هشام رامز، العضو المنتدب للبنك إن البنك وضع خطة لزيادة حجم المحفظة الحالية الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة، وذلك بضخ 300 مليون جنيه ليصل إجمالي المحفظة إلى 700 مليون جنيه خلال العام الجديد مقابل 400 مليون جنيه في الوقت الحالي.

وأشار رامز إلى أن المشروعات الصغيرة لها محفظة خاصة بها تختلف عن محفظة تمويل المشروعات المتوسطة التي يدخل جزء كبير منها في تمويل الشركات حسبما ذكرت جريدة البورصة.

وأوضح أن البنوك بدأت تتنافس فيما بينها على هذا القطاع باعتبار أنه عصب الاقتصاد وفرصة لتشغيل العمالة وتوظيف السيولة الموجودة في القطاع المصرفي وتعريف المستثمرين بكيفية التمويل وإجراءاته المتاحة.

ويستهدف البنك التجاري الدولي الوصول بشبكة فروعه إلى 185 فرعاً خلال العام المقبل 2013 لجميع أنحاء مصر مقابل 153 فرعاً في الوقت الحالي.

واعتبر رامز أن تخارج بعض البنوك الأجنبية من السوق المصري سيكون عنصراً مهماً للتوسعات الإقليمية للبنك وإطلاق منتجات جديدة، واصفاً إياها بالفرصة السانحة التي لابد من استغلالها.

وأشار إلى أن البنك ليس لديه أي نية للتوسع الخارجي، كما فعلت بعض البنوك، لافتاً إلى أن التوسع الإقليمي على رأس توجهات البنك في الفترة الراهنة رداً على ما أثارته بعض وسائل الإعلام من سعي البنك لإنشاء فروع له في قطر.